الأمم المتحدة

A/HRC/33/53

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والثلاثون

البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

القضية العالمية للأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان*

التقرير المرحلي اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢٩، الذي طلب فيه المجلس إلى اللجنة الاستشارية إجراء دراسة قائمة على البحث للقضية العالمية المتمثلة في الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان، وتقديمها إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين كي ينظر فيها. وأعد التقرير مقررة فريق الصياغة المعني بالأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان، كارلا هانانيا دي فاريلا، بمساهمة قيّمة من فابيو كانو غوميز.

* تأخر تقديم هذا التقرير إلى ما بعد الموعد المقرر له لتضمينه أحدث التطورات المستجدة.

GE.16-14176(A)

1614176

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	٣
ثانياً –	الأسباب الرئيسية التي تجبر الأطفال والمراهقين أو تشجعهم على الهجرة بلا مرافق	٤
ثالثاً –	وضع الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين	٩
رابعاً –	الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان التي يواجهها الأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين	١٤
خامساً –	الاعتبارات الجنسانية	١٨
سادساً –	التنسيق الإقليمي والتنسيق بين الدول	١٩
سابعاً –	دور المجتمع المدني	٢١
ثامناً –	توصيات	٢٣
تاسعاً –	أفضل الممارسات	٢٥

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٢/٢٩، إلى اللجنة الاستشارية أن تضع دراسة قائمة على البحث بشأن القضية العالمية المتمثلة في الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان، تحدد فيها المجالات والأسباب والحالات التي تثار فيها هذه المسألة على صعيد العالم، بجانب أوجه تهديد حقوق الإنسان وانتهاكها، وتقدم فيها توصيات من أجل حماية حقوق الإنسان الخاصة بأفراد هذه الفئة من السكان، وأن تقدم هذه الدراسة إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين كي ينظر فيها.

٢- وأنشأت اللجنة الاستشارية في دورتها الخامسة عشرة فريق صياغة لإعداد الدراسة المذكورة أعلاه، ويضم هذا الفريق حالياً ماريو لويس كوريولانو، ولاورا - ماريا كراسيونيان - تاتو، وهدى الصدة، وكارلا هانانيا دي فاريلا (مقررة)، وأوبيورا شينيدو أوكافور، وكثارينا بابيل، وأنانتونيا رييس برادو (رئيسة)، وتشانغروك سوه.

٣- ويرمي هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لوضع الأطفال المهاجرين غير المصحوبين من منظور حقوق الإنسان. ويقدم التحليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير إرشادات لضمان الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. ومن شأن الوفاء بتلك الالتزامات أن يضمن الحماية الملائمة والمناسبة التوقيت للأطفال الذين يجدون أنفسهم في حالات يعانون فيها من الضعف الشديد لأنهم أجبروا على الهجرة دون أن يكونوا مصحوبين بوالديهم أو أولياء أمورهم. وتمشياً مع المادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل، فإن الطفل يعني "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". والأطفال غير المصحوبين هم الأطفال "المنفصلون عن كلا الأبوين وعن أقربائهم الآخرين، والذين لا يقوم على رعايتهم راشد مسؤول بحكم القانون أو العرف عن القيام بذلك"[(١)].

٤- واستخدمت لإجراء الدراسة أداتان من الأدوات المنهجية، هما: (أ) استبيان مخصص موجه إلى الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية؛ (ب) البحث الوثائقي.

٥- وأعد فريق الصياغة استبيانات بغية التماس آراء وإسهامات الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وورد في المجموع ٨٠ رداً، منها ١٩ من الدول، و٤٧ من المنظمات غير الحكومية، و١٣ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وورد رد واحد من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

(١) انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٦(٢٠٠٥) بشأن معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم الأصلي، الفقرة ٧.

٦- ويتضمن التقرير معلومات عن حقوق الأطفال الذين يجبرون على ترك منازلهم وأراضيهم، والأطفال الذين لهم طريقة عيش وحقوق واحتياجات خاصة تتعلق بالتغذية والتعليم والرعاية الطبية والحماية من سوء المعاملة. ووفقاً لليونيسيف، فقد شُرّد ٦٠ مليون شخص، في عام ٢٠١٤، من ديارهم بسبب الحرب والعنف والاضطهاد، وبلغ عدد الأطفال منهم ٣٠ مليون تقريباً. وفي جميع أنحاء العالم، يعيش حوالي ٢٣٢ مليون شخص خارج حدود أوطانهم[٢]؛ منهم ٣٥ مليون من الأطفال الذين لا يكون البعض منهم مصحوباً بشخص بالغ[٣]. وقد ساهم ارتفاع حالات انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، منذ عام ١٩٩٠، في الحد من التنقل أو أجبر المهاجرين على البحث عن وجهات أبعد. وثمة ثلاث فئات رئيسية من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، ويجب أن تحظى كل فئة منها باستجابة مختلفة:

(أ) الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم أو عن الجهات التي تقدم لهم الرعاية أثناء التنقل. وينبغي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمرشدين الاجتماعيين اتخاذ خطوات في مراكز الاستقبال والعبور لإتاحة لم شمل الأسر بشكل سريع؛

(ب) الأطفال الذين بدأوا رحلتهم كأطفال غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم ويسافرون حالياً مع مجموعات من الناس. ومعظمهم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٧ عاماً والذين يتجنبون تسجيل أنفسهم أو يدعون بأنهم من البالغين الشباب؛

(ج) الأطفال الذين توقفت هجرتهم بسبب نقص الموارد. وفي سياق أزمة المهاجرين في أوروبا، غالباً ما يوجد أفراد هذه الفئة من الأطفال في المناطق الحضرية باليونان وإيطاليا ويتعرضون بوجه خاص لجميع أنواع سوء المعاملة والاستغلال والاتجار، والتجنيد من جانب الجماعات الإجرامية، والعنف.

ثانياً- الأسباب الرئيسية التي تجبر الأطفال والمراهقين أو تشجعهم على الهجرة بلا مرافق

٧- كثيراً ما تكون أسباب هجرة الأشخاص متشعبة، وهي تعزى إلى بلد الأصل، والخلفية الاجتماعية والثقافية، والتطلعات الشخصية أو الأسرية. وتترابط الأسباب المباشرة والهيكلية ترابطاً وثيقاً في معظم حالات هجرة الأطفال.

٨- وكثيراً ما تكون هناك اختلافات هامة بين دوافع الأطفال المهاجرين الذين يطلبون اللجوء ودوافع الأطفال الذين لا يفعلون ذلك. ويفر الأطفال الذين يلتمسون اللجوء من بلادهم في الكثير من الأحيان خوفاً من الاضطهاد أو بسبب تفشي العنف. وغالباً ما ينتقل الأطفال الذين لا يطلبون اللجوء بدافع الرغبة في تحقيق مستقبل أفضل. وعلاوة على ذلك،

(٢) تشير اللجنة إلى الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم الأصلية لأسباب مختلفة.

(٣) اليونيسيف، "Protecting children on the move"، مذكرة إحاطة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

فهؤلاء الأطفال لا يرغبون دوماً في التسجيل أو تلقي الرعاية في مراكز الاستقبال، وهو ما يقلص إلى حد بعيد من حجم المعلومات المتاحة بشأنهم.

٩- وتدلّ المعلومات المقدمة من دول أمريكا الوسطى على وجود العديد من الأسباب التي تقف وراء هجرة الأطفال، ولكن العامل المشترك يتمثل في الانتهاكات العديدة التي تتعرض لها حقوق الإنسان للأطفال في بلدانهم الأصلية، فالأطفال المهاجرون يعانون من نقص الحماية من مختلف مظاهر العنف والفقر، ومن انعدام الفرص، وقلة الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية، وسوء المعاملة في المنزل، ومن أنواع مختلفة من أوجه التهديد والتخويف وانعدام الأمن.

١٠- وفي أمريكا اللاتينية، فإن من الضروري معالجة مشكلة انخفاض مستوى التعليم العام. وفي حالة المهاجرين من "المثلث الشمالي" (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس)، لا يتيح مستوى التعليم بالقدر الكافي كسر حلقة انتقال الفقر بين الأجيال، الذي يشكل عاملاً أساسياً في هجرة الأطفال[٤].

١١- ودار الكثير من النقاش في بلدان أمريكا الوسطى بشأن الظاهرة الجديدة المتمثلة في التشرد القسري، بما في ذلك في صفوف الأطفال والشباب. وتزداد حركة تنقل للشباب الذين أجبروا على الهجرة بفعل التهديدات. وتُقرّ بعض الدول، مثل هندوراس، بأن التشرد القسري (الداخلي والخارجي) هو أهم أسباب الهجرة، في حين تشدد دول أخرى، مثل السلفادور، على أن للهجرة أسباب متشعبة.

١٢- وأفادت بعض البلدان، مثل كولومبيا، بأن الكثير من المراهقين قد غادروا مناطقهم الأصلية بسبب العنف ولم يقدموا قطّ طلبات للحصول على وضع لاجئ. وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز في بعض الحالات المعزولة في الجمهورية الدومينيكية، حيث يهاجر المراهقون لتفادي العنف ولأسباب اقتصادية. ولكن الدافع الاقتصادي هو السبب الرئيسي للهجرة بالنسبة للأطفال في بوليفيا وإكوادور. وأُبلغ أيضاً عن حالات الأطفال والمراهقين الذين يهاجرون بسبب الكوارث الطبيعية، خاصة فيما يتعلق بهايتي.

١٣- وفي ظل استمرار تنامي التباين في المعايير والأجور بين بلدان المقصد والبلدان الأصلية، ينجذب الأطفال إلى الدول التي تكون فيها مستويات المعيشة أعلى وفرص العمل أفضل من تلك التي قد تتاح لهم في بلدانهم. وفيما يتعلق بتدفقات الهجرة إلى أمريكا الشمالية، على سبيل المثال، فإن الأطفال يعتقدون أن الهجرة شمالاً هي أفضل السبل لتحسين الأوضاع الشخصية ونوعية الحياة، نظراً للفجوة القائمة بين أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى[٥] في مجال التنمية البشرية.

(٤) معلومات مقدمة من مديرية البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان، وكيل حقوق الإنسان (Dirección de Investigación en Derechos Humanos, Procurador de los Derechos Humanos)، غواتيمالا.

(٥) مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان (Centro de Derechos Humanos Fray Matías).

١٤- وأفاد العديد من المشاركين في الاستبيان بأن الأطفال يعتبرون الهجرة غير النظامية مخاطرة لا بد منها" ويرون في السلطات عقبة تحول بينهم وبين بلوغ وجهتهم؛ وجرى في عدد قليل للغاية من الحالات ربط ذلك بالالتزام بحماية حقوق الطفل[٦].

١٥- وشكل الفقر المدقع تاريخياً أحد الأسباب الرئيسية لترك الأطفال منازلهم، بما في ذلك في أميركا الوسطى. وفي غواتيمالا، يعاني ٤١,٧ في المائة من الأطفال من سوء التغذية المزمن؛ وتصل هذه النسبة إلى مستويات أعلى في المناطق التي تضم أعداداً كبيرة من السكان الأصليين. ووفقاً لمقابلات أجرتها إدارة الرعاية الاجتماعية ومكتب المدعي العام في غواتيمالا مع ١٦٦ ١٠ طفلاً ومراهقاً مهاجراً غير مصحوب بمرافق في عام ٢٠١٥، فقد سافر ٦٧ في المائة منهم بحثاً عن عمل، و٢٣ في المائة للم شمل أسرهم، و٢ في المائة بحثاً عن فرص أفضل، و٠,٤ في المائة دون إدراك سبب سفرهم (سكان الفئة العمرية صفر – ٥ سنوات). ورأى ٠,١ في المائة فقط أن العنف المباشر هو السبب الذي دفعهم إلى الهجرة.

١٦- وفي السلفادور، قدم مركز رعاية العائدين، في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٥، المساعدة لفائدة ٤ ١١٤ طفلاً ومراهقاً مهاجراً، وكان ٤٥ في المائة منهم غير مصحوبين. ولدى استفسار هؤلاء الأطفال عن أسباب هجرتهم، أفاد ٣٦,١ في المائة منهم بأنهم كانوا يريدون الالتحاق بأسرهم، وذكر ٣١,٧ في المائة أنهم كانوا يبحثون عن ظروف معيشية أفضل، وقال ٢٧,٤٨ في المائة من هؤلاء الأطفال إنهم تركوا ديارهم بسبب التهديدات[٧]. وأصبح العنف أحد العوامل التي تزداد أهمية في الهجرة في أمريكا الوسطى. وفي هندوراس، أفادت التقارير بأن الآباء قرروا إرسال أبنائهم إلى الخارج لتفادي تجنيدهم على أيدي أفراد العصابات[٨].

١٧- ويصعب أيضاً على ملتمسي اللجوء استيفاء المعايير الصارمة للم شمل الأسر من خلال القنوات العادية. وفي أوروبا، يتعين على البالغين في أغلب الأحيان الوفاء بمتطلبات الحد الأدنى من الدخل قبل أن يتمكنوا من كفالة هجرة أبنائهم في سياق لم شمل الأسرة (باستثناء العمال المهاجرين ذوي الدخل المنخفض)، وهو ما ينطوي في بعض الأحيان على أثر تمييزي بالغ على النساء المهاجرات. وعلى الرغم من وجود تشريع موحد بشأن لم شمل الأسر في الاتحاد الأوروبي، فلا تزال بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تفرض قيوداً تستند إلى سن الطفل وأفراد الأسرة القادرين على كفالته. وعلاوة على ذلك، فإن بعض العمال المهاجرين غير قادرين على تقديم طلب للم شمل الأسرة بصورة رسمية، لكونهم غير مقيمين بصفة قانونية في بلد المقصد. ويؤدي ذلك إلى هجرة العديد من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم بغية الالتحاق بوالديهم أو أفراد الأسرة الآخرين في بلدان المقصد[٩].

(٦) منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة – فرع نيكاراغوا.

(٧) مركز رعاية العائدين.

(٨) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس.

(٩) منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين.

١٨- وتُقدّر المنظمة الدولية للهجرة بأن ٢,٢ مليون شخص، بمن فيهم ١,٥ مليون طفل (٥٥ في المائة من المجموع)، قد تشردوا داخلياً بسبب النزاع الدائر في شمال شرق نيجيريا. وتفيد التقديرات بوجود حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ نيجيري لاجئ ومشرد داخلياً في دولة تشاد المجاورة، وفي شمال الكاميرون، وفي منطقة ديفا بالنيجر. وفي زمبابوي، التي شهدت في السنوات الأخيرة زيادة حادة في تدفقات المهاجرين الأطفال، تتمثل أهم أسباب هجرة الأطفال التي أفادت بها التقارير فيما يلي: الاعتداءات الجنسية المرتكبة على أيدي مقدمي الرعاية، وضغط الأقران، ووفاة أحد مقدمي الرعاية (ومعظم هذه الوفيات ناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والمضاعفات المتصلة بمرض الإيدز)، وتفكك الأسر التقليدية، والميزانيات العامة التي لا تمنح الأولوية لحقوق الطفل، وتدهور معايير التعليم، وارتفاع معدلات التسرب من التعليم، والفقر[١٠].

١٩- وفي السنغال، يشير الأطفال الذين يوافقون على التحدث عن الأسباب التي تدفعهم للهجرة إلى الأسباب اقتصادية بصورة رئيسية. ويعهد والدوهم بهم إلى أشخاص يعدونهم بإيجاد عمل لهم في المناطق المجاورة أو في بلدان أفريقية أخرى. ومع ذلك، فمعظمهم يقع ضحية لأسوأ أشكال عمل الأطفال[١١]. وفي سوازيلند، يهاجر الأطفال أساساً فراراً من الحرب والاضطهاد، ومن ثم، فهم يسعون إلى التوجه إلى بلد غير مجاور تُحترم فيه حقوق الإنسان[١٢].

٢٠- وفي غرب ووسط أفريقيا، تتأثر الهجرة تأثراً شديداً بالنمو السكاني السريع الذي تشهده هذه المنطقة. وتُسفر النزاعات الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ونيجيريا إلى تشريد أعداد هائلة من السكان الذين يشكل الأطفال نسبة كبيرة منهم. وبالإضافة إلى ذلك، فالمقاولون يميلون أشد الميل إلى توظيف الشباب بسبب ارتفاع الطلب على اليد العاملة الرخيصة والمنتجة. ويشكل الأطفال الذين يعملون في ظروف تتسم بالاستغلال نسبة كبيرة من العاملين في الحقول الزراعية ومناجم الذهب والماس، ومقالع الحجارة، والقطاع غير الرسمي، والعمل المنزلي.

٢١- ويسود بنغلاديش، مثلها في ذلك مثل بلدان آسيوية أخرى، تقليد يكرس هجرة اليد العاملة خلال فترة الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ. ويُحثّ الأطفال على الهجرة التي تُعتبر معبراً ينقلهم إلى مرحلة البلوغ، وكثيراً ما تجبرهم أسرهم على الرحيل والهجرة لجلب المال لأسرهم المعيشية. وتساهم العادات والتقاليد الثقافية في وقوع الأطفال في براثن الفقر، وهو ما يزيد من تعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال[١٣]. وعادة ما تتضمن هذه الحالات أيضاً بعداً جنسانياً هاماً، كما هو الحال في سوق الزواج في الهند.

(١٠) معلومات مقدمة من منظمة أرض الإنسان - زمبابوي.

(١١) معلومات مقدمة من مؤسسة كاريتاس السنغال.

(١٢) معلومات مقدمة من مؤسسة كاريتاس سوازيلند.

(١٣) معلومات مقدمة من مؤسسة كاريتاس بنغلاديش.

٢٢- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أصدرت شبكة المهاجرين الأوروبية تقريراً توليفياً بعنوان *السياسات والممارسات والبيانات المتعلقة بالقُصّر غير المصحوبين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج*. وأفاد هذا التقرير، وفقاً للمعلومات المقدمة من الدول المستقبلة للأطفال المهاجرين، بأن الأسباب والظروف الرئيسية التي تشجع الأطفال على الهجرة تصنف في ثلاث فئات هي: البيئة الهشة، والأسباب الأخرى، والأسباب الخاصة.

البيئة الهشة

٢٣- أشارت البلدان التالية إلى الشواغل الأمنية: ألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، واليونان.

٢٤- وأشارت البلدان التالية إلى الأسباب الاقتصادية والأسباب المتعلقة بالطموحات الشخصية، بما في ذلك التعليم: إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وآيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولكسمبرغ، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، واليونان.

الأسباب الأخرى

٢٥- أشارت البلدان التالية إلى العنف المنزلي: ألمانيا، وفنلندا، وهنغاريا.

٢٦- وأشارت البلدان التالية إلى تجنيد الأطفال: ألمانيا، وفنلندا، والنمسا.

٢٧- وأشارت البلدان التالية إلى الزواج القسري: ألمانيا، والنرويج، والنمسا.

الأسباب الخاصة

٢٨- أشارت البلدان التالية إلى لم شمل أفراد الأسرة: ألمانيا، وآيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا.

٢٩- وأشارت البلدان التالية إلى الالتحاق بالمغتربين أو بمجتمع من مجتمعات المهاجرين: بلجيكا، وبولندا، وسلوفينيا، ولكسمبرغ، والنمسا.

٣٠- وأشارت البلدان التالية إلى التعليم والأسباب اقتصادية والأسباب المتعلقة بالطموحات الشخصية: إسبانيا، وألمانيا، وآيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولكسمبرغ، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

٣١- وعلى الرغم من اختلاف أسباب هجرة الأطفال المهاجرين وفئاتهم، فإن لجنة حقوق الطفل توصي بتوخي الحيطة لدى تصنيف الأطفال المهاجرين، إذ إن تعقيد ديناميكيات الهجرة قد يؤدي إلى إدراج الكثير من الأطفال في عدة فئات، وقد يحول التصنيف المفرط دون إجراء تحليل شامل لحالتهم المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثالثاً- وضع الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين

٣٢- لم تقدم معظم الدول، في ردودها على الاستبيانات، بيانات دقيقة عن ظروف عيش الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وظروف استقبالهم وعبورهم. ولكن المنظمات غير الحكومية قدمت معلومات هامة في هذا الشأن.

٣٣- وقد أخفقت سياسات الهجرة القائمة على الاحتجاز والترحيل في الحد من الهجرة غير النظامية. وعادة ما يسلك المهاجرون العابرون المناطق الأقل حراسة وأشد خطراً. وهناك عدد متزايد من الأسر المهاجرة التي تتصل بالمتجرين، أملاً منها في الرحلة إلى الخارج، وهو ما قد يؤدي إلى انفصال الأطفال عن أسرهم، وترك معظم الأطفال دون حماية. ويختار الأطفال المهاجرون في العادة سلوك الطرق الريفية حتى يتوارى عن أنظار السكان المحليين والمنظمات التي تقدم الخدمات وسلطات الهجرة.

٣٤- والأطفال المهاجرون غير المصحوبين أو المنفصلون عن أسرهم هم الفئة الأكثر ضعفاً من بين جميع المهاجرين؛ ويشكل نقص المعلومات المتعلقة بوضعهم أحد أهم العوائق التي تواجهها المؤسسات والدول التي تسعى إلى حماية حقوقهم بصورة فعالة.

٣٥- وكثيراً ما تكون إجراءات تحديد السن، في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، تدابير اقتحامية وغير موثوقة، ويتعرض الأطفال غير المصحوبين في أغلب الأحيان لنفس الانتهاكات التي يتعرض لها البالغون غير الموثقين. ويواجه القُصّر غير المصحوبين، في حال توقيفهم وخصوصاً إن لم يُعترف بهم كأطفال، الاحتجاز[١٤] والتهجير والعنف[١٥]. وتتعامل السلطات الوطنية مع الدخول غير المشروع إلى البلد كجريمة عوض أن تعتبره مجرد انتهاك للوائح الإدارية.

٣٦- وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥، طلب أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي[١٦]. ولم يصل البعض منهم إلى وجهته. ويُعتقد أن حوالي ٧٠٠ طفل قد لقوا حتفهم في العام نفسه خلال محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط[١٧]. ويصل إلى أوروبا كل يوم ٧٠٠ طفل، ويكون الكثيرون منهم منهكين ومكروبين، ويحتاج البعض منهم

(١٤) وفقاً للمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، لا ينبغي احتجاز الأطفال المهاجرين.

(١٥) معلومات مقدمة من منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الموثقين.

(١٦) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

(١٧) مفوضية الأمم المتحدة لسامية لشؤون اللاجئين.

إلى المساعدة الطبية[١٨]. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، تضاعف عدد الأطفال والمراهقين غير المصحوبين ست مرات في عام ٢٠١٥، حيث ارتفع من ٩٣٢ في آب/أغسطس إلى ٦٧٦ ٥ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥، طلب أكثر من ٠٠٠ ٢٣ طفلاً ومراهقاً مهاجراً غير مصحوب اللجوء في السويد لوحدها[١٩]، ومن المتوقع أن يطلب أكثر من ٠٠٠ ٣٠ طفلاً ومراهقاً اللجوء في ألمانيا بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٣٧- ومعظم الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط هي بلدان عبور ومقصد على حد سواء. وعلى سبيل المثال، فقد وصل إلى إيطاليا في عام ٢٠١٤ ما مجموعه ٢٤٣ ١٤ طفلاً مهاجراً غير مصحوب، وتوارى ٧٠٧ ٣ طفلاً عن الأنظار بعد وصولهم واستضافت المراكز التي أعدتها البلديات المحلية المكلفة بتوفير الاستقبال ٥٣٦ ١٠ طفلاً. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، وصل ٩٤٤ ٨ طفلاً مهاجراً غير مصحوب إلى إيطاليا. ووفقاً لما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة، فقد دخل هذا البلد في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٥ ما مجموعه ٤٥٩ ٥ طفلاً مهاجراً غير مصحوب، وقدم ٢٧ في المائة (٤٦٧ ١) منهم من غرب أفريقيا (غامبيا ونيجيريا ومالي والسنغال).

٣٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، سُجّلت ١٢٥ ٣ حالة وفاة وفقدان للمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، منهم ٤٠ في المائة من أصل غير معروف، و٣٢ في المائة تقريباً من أفريقيا جنوبي الصحراء، و١١ في المائة من القرن الأفريقي.

٣٩- وفي بلجيكا، أدى عدم وجود أماكن استقبال إلى إيواء الأطفال في فنادق لا توفر سوى القليل من المساعدة أو في مرافق استقبال غير ملائمة أو في ملاجئ للبالغين. ومع ذلك، فقد أمكن في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ توفير ما يكفي من الأماكن لاستيعاب الأطفال غير المصحوبين نظراً لإنشاء مرافق إضافية، وللانخفاض المسجل أيضاً في عدد ملتمسي اللجوء بوجه خاص. ومع ذلك، فقد ازداد عدد الأطفال المهاجرين، منذ أيار/مايو ٢٠١٥، زيادة حادة عرَّضت شبكة الاستقبال للضغط مرة أخرى.

٤٠- وفي خضم أضخم تدفق للمهاجرين في أمريكا اللاتينية، تمثل المكسيك بلداً أصلياً وبلد عبور ومقصد وعودة. ويوجد من بين المهاجرين أطفال من أصل مكسيكي ومن أصول أخرى يسعون إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية، وأطفال غير مكسيكيين يرون في المكسيك بلد المقصد. وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت بشدة نسبة وصول الأطفال والمراهقين، ومعظمهم من بلدان أمريكا الوسطى، إلى المكسيك وازداد تنقلهم غير الشرعي إلى هذا البلد بشكل كبير[٢٠]. ووفقاً لمكتب اليونيسيف في المكسيك، فقد تزايد عدد الأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين

(١٨) اليونيسيف، "Protecting children on the move"، مذكرة إحاطة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

(١٩) إدارة الهجرة السويدية.

(٢٠) وفقاً للنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، فإن معظم الأطفال والمراهقين العابرين للمكسيك أو المهاجرين إليها بصورة غير نظامية هم من المراهقين الذين تلقوا تعليماً أساسياً.

الـذين اكتشـفتهم سـلطات الهجـرة في المكسـيك بنسـبة ٣٣٣ في المائـة مـا بـين عـامي ٢٠١٣ و٢٠١٥[٢١].

٤١- وفي الولايات المتحدة، يعثر موظفو إدارة الجمارك وحماية الحدود وعناصر دوريات الحدود على الأطفال غير المصحوبين ويحددون هوياتهم. ويقومون، بعد اتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة، بنقل الطفل إلى إحدى المؤسسات أو ترتيب عودته الطوعية، إذا سمحت بذلك الظروف المحددة المنصوص عليها في القانون. وتُحدد أماكن إقامة للأطفال المهاجرين، ولكن لا ينبغي احتجازهم لدى إدارة لجمارك وحماية الحدود لأكثر من ٧٢ ساعة. ومع ذلك، فإن دوريات الحدود تحتجز هـؤلاء الأطفـال لفـترات طويلـة في مواقـع مؤقتـة وفي ظـل ظـروف تـؤثر في نمـوهم وصـحتهم العاطفية[٢٢].

٤٢- وفي عام ٢٠١٥، انخفض عدد حالات اعتقال المهاجرين في الولايات المتحدة، وارتفع عـدد حـالات الاعتقـال في المكسيك والترحيـل منهـا إلى أمريكـا الوسطى بشـكل كبـير. ويُعزى ذلك إلى حد ما إلى الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على المكسيك في هذا الصدد[٢٣]. وعلى الرغم من الانخفاض المسجل في عدد الاعتقالات في الولايات المتحدة، فإن ممارسات الإعادة إلى الوطن لا تزال شائعة. وفي عام ٢٠١٤، أعادت الولايات المتحدة ٣٥٢ ١٤ طفلاً مكسيكياً إلى وطنهم. ووصل الرقم المقابل للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٧٧٢ ٦ طفلاً[٢٤].

٤٣- وتعتقل سلطات الهجرة في المكسيك الأطفال المهاجرين غير المصحوبين الذين يفدون من أمريكا الوسطى ويُكتشفون في نقاط الدخول أو تعثر عليهم الدوريات على طول السكك الحديدية والطرق. ووفقاً لقانون الهجرة، يتولى المعهد الوطني للهجرة نقل الأطفال وإيوائهم في مرافق النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة. بيد أنه وخلافاً لما هو منصوص عليه في تعديل المادة ٢٩ من قانون الهجرة، فإن الأطفال يُحتجزون لفترات طويلة وغير معروفة بعد اعتقالهم على أيدي سلطات الهجرة[٢٥]. وقد خلصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك إلى أن ١١ في المائة فقط من مراكز احتجاز المهاجرين، البالغ عددها ٣٥ مركزاً، تحتوي على مرافق للعائلات، ويفتقر ٥٠ في المائة منها إلى أماكن مخصصة لإيواء الأطفال والمراهقين. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الهجرة في المكسيك تركز على احتجاز وإعادة المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين.

(٢١) مكتب اليونيسيف في المكسيك.

(٢٢) معلومات مقدمة من رابطة المستشارين والمقيِّمين الدوليين (Asociación de Consultores y Asesores Internacionales).

(٢٣) منظمة الرؤية العالمية/المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٢٤) المكسيك، وزارة الداخلية.

(٢٥) معلومات مقدمة من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال لخيرية، المكسيك.

وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، أُعيد ٨٦٤ ١٤ طفلاً مهاجراً غير مصحوب إلى بلده الأصلي[٢٦].

٤٤- وتكشف مصادر أخرى أن أكثر من ٨٥ في المائة من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين الذين يفدون من أمريكا الوسطى إلى المكسيك ينتهي بهم المطاف إلى ترحيلهم. ولا تلتزم المكسيك بتطبيق الإصلاحات التي أدرجت في عام ٢٠١١ في قانون الهجرة، بما فيها مطلب مراعاة مصالح الطفل الفضلى قبل إعادة المهاجرين إلى أوطانهم[٢٧].

٤٥- ويشكل عدد الأطفال العائدين الضخم وعدم التحضير لإعادة إدماجهم مشكلة خطيرة في أمريكا الوسطى. وقد قدم معظم الأطفال الذين اعتقلتهم سلطات الهجرة في الولايات المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠١٤ من هندوراس (٢٨٢ ١٣)، وغواتيمالا (٤٧٩ ١١)، والمكسيك (٥٧٧ ١١)، والسلفادور (٨٥٠ ٩) ومن بلدان أخرى (٨٢٩)[٢٨]. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، على سبيل المثال، أفادت السلفادور بعودة ٤١١ ٥ طفلاً ومراهقاً مهاجراً، وبقدوم ٩٦ في المائة منهم من المكسيك؛ وبلغت نسبة الفتيات والشابات ٣٤,٧ في المائة في حين بلغت نسبة الفتيان والشبان ٦٥,٣ في المائة[٢٩]. وفي عام ٢٠١٥، أعيد ٠٩١ ٣ طفلاً مهاجراً غير مصحوب إلى هندوراس، و٥٤٥ ٧ إلى السلفادور، و٦١٣ ٩ إلى غواتيمالا[٣٠].

٤٦- وعلى الرغم من مشاركة بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية في دورات تدريبية وحلقات عمل خاصة بشأن الطفولة والهجرة وحقوق الإنسان، فإن معظم مكاتب الهجرة لم تُعيّن موظفين للعمل مع المهاجرين غير المصحوبين لا غير. ولا توجد في المنطقة تقريباً أية سلطة أو مؤسسة تُعنى تحديداً بهذا الموضوع. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الأطر القانونية لحماية المهاجرين، فليست هناك قوانين تتناول الأطفال المهاجرين غير المصحوبين كفئة محددة. ولا تمتلك بعض البلدان، بما فيها نيكاراغوا، أية سياسة للهجرة، وهو ما يعني أن الاستجابات تنحو إلى أن تكون تدابير مساعدة وقصيرة الأجل وغير منسقة[٣١].

٤٧- وفي أمريكا الجنوبية، تشكل الهجرة الداخلية في باراغواي حالة خاصة. وينزح الأطفال باستمرار من المناطق الريفية إلى المدن من أجل الاتجار بهم بغرض استغلالهم في العمل. وتنتشر هذه الممارسة، التي يشار إليها في العادة باسم "criadazgo" (عمل الأطفال في المنازل بلا أجر)، على نطاق واسع في باراغواي، ويُشرف عليها مقاولون يدّعون تقديم الحماية. ويؤدي الأطفال

(٢٦) المكسيك، وزارة الداخلية.

(٢٧) مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان (Centro de Derechos Humanos Fray Matías).

(٢٨) انظر: www.oas.org/en/iachr/media_center/PReleases/2014/067.asp.

(٢٩) السلفادور، المديرية العامة للهجرة.

(٣٠) معلومات مقدمة من وزارات الخارجية في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس.

(٣١) معلومات قدمتها منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة – فرع نيكاراغوا.

الأعمال المنزلية دون الحصول على أية تعويضات مالية مقابل المأوى والمأكل والملبس والتعليم. ووفقاً لنتائج المسح الدائم لظروف عيش الأسر، فإن التقديرات تشير إلى أن ٩٩٣ ٤٦ من الأطفال والمراهقين (٢,٥ في المائة من جميع الأطفال في هذا البلد) يعيشون حالة "criadazgo". وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت السلطات اعترافاً قوياً بهذه الممارسة واعتبارها مسلكاً سوياً على الصعيد المجتمعي(٣٢).

٤٨- وفي آسيا، تجيز قوانين العمل في بلدان مثل الهند ونيبال استغلال الأطفال العاملين من خلال تحديد سن ١٤ عاماً كبداية لمرحلة البلوغ. وأفادت مؤسسة كاريتاس بنغلاديش بأن أرباب عمل الأطفال نادراً ما يعتبرون التعويضات التي تُدفع للأطفال العاملين أو أسرهم أداءً لواجباتهم تجاه الأطفال، كما أنهم لا ينظرون إلى الأطفال كأصحاب حقوق يستحقون المعاملة والتعويض العادلين.

٤٩- وفي الهند التي تضم أكبر عدد من الأطفال في العالم، تتزايد هجرة الأطفال داخل الولايات وعبر الحدود القائمة بينها. وتشكل القضايا الجنسانية الأسباب الشائعة للهجرة وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والسبب الرئيسي للهجرة في الهند هو التمييز القائم على نوع الجنس ومكانة المرأة المتدنية في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى زواج الأطفال، وانخفاض نسبة النساء إلى الرجال وتقسيم العمل وفقاً للأدوار التقليدية للجنسين. وتجبر الفتيات المهاجرات على نحو متزايد، كمقدمات للخدمات، على تلبية الطلب على طائفة واسعة من الخدمات الشخصية في صناعة الترفيه والجنس، وفي العمل المنزلي، وفي سوق الزواج(٣٣).

٥٠- ومن الصعب تحديد عدد المهاجرين غير النظاميين في جنوب أفريقيا؛ وتتراوح تقديرات أعدادهم ما بين ٢,٥ مليون و٧ ملايين مهاجر. وأفادت منظمة الهجرة الدولية بترحيل حوالي ٢ ٠٠٠ مهاجر غير نظامي كل أسبوع ينحدر معظمهم من زمبابوي وموزامبيق. ويشكل الأطفال حوالي ٢٠ في المائة منهم. وتتحدث هذه الأرقام عن بقاء حوالي ١,٦ مليون طفل مهاجر في موزامبيق وجنوب أفريقيا وزمبابوي.

٥١- ووفقاً *لتقرير تحليل اليونيسيف الإقليمي لعام ٢٠١٤ لأفريقيا الشرقية والجنوبية*، فقد أدت الأزمة في جنوب السودان إلى تشريد ما يقرب من نصف مليون شخص. ويشكل الأطفال الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة مثل إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، وكينيا، أكثر من ٧٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأفراد غير المصحوبين منهم يبلغ ٠٠٠ ٣٥ طفلاً.

(٣٢) معلومات مقدمة من منظمة "Grupo Luna Nueva" (مجموعة القمر الجديد).

(٣٣) نظراً لاستمرار انخفاض نسبة الإناث إلى الذكور في الهند، تُهرّب الفتيات الصغيرات إلى المناطق الريفية ويُبعن كزوجات.

٥٢- ولا يستطيع الأطفال الذين يعبرون زمبابوي الحصول على العديد من الخدمات الاجتماعية. وغالباً ما يبقى الأطفال دون رعاية بعد ترك البيئة الأسرية وقد يتعرضون لظروف عيش قاسية. ومع ذلك، فقد تحسنت ظروف الاستقبال في السنوات الأخيرة مع إنشاء المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف وحكومة زمبابوي مراكز استقبال للأطفال. وتوفر هذه المراكز الخدمات الاجتماعية الأساسية للأطفال وتتيح خدمة لم شمل الأسر.

٥٣- وفي أفريقيا، هناك عدد من الأطفال الذين يولدون في بلدان العبور في ظروف سيئة للغاية. وتشهد السنغال تنامي ظاهرة طلبة المدارس القرآنية. وينقل المرابطون (معلمو القرآن) الأطفال الطلبة إلى المدن بدعوى تعلّم القرآن. وفي الواقع، فإن هؤلاء المرابطون يستغلون الأطفال ويجبرونهم على جلب المال. وتذكر الدراسات أن داكار تضم حوالي ٠٠٠ ١٥ طفلاً من الأطفال الذين حرموا من أسرهم ووقعوا ضحايا للاستغلال. ويفد هؤلاء الأطفال، في معظم الحالات، من المناطق الجنوبية أو من بلدان مجاورة مثل غينيا - بيساو[٣٤].

٥٤- ويشكل الوضع في هايتي أحد أكثر الأوضاع إثارة للقلق في منطقة البحر الكاريبي، حيث يفتقر هذا البلد إلى مرافق الاستقبال المخصصة للأطفال. ويوضع الأطفال غير المصحوبين مع البالغين المعادين إلى وطنهم في مراكز العبور التي تديرها الحكومة. ولا تستوفي هذه المراكز، بوجه عام، المعايير العامة من حيث النظافة الصحية والمياه والغذاء المناسب[٣٥].

رابعاً- الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان التي يواجهها الأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين

٥٥- يتمثل القاسم المشترك بين جميع الدول تقريباً في انعدام معلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأطفال المهاجرون غير المصحوبين.

٥٦- وعلى وجه التحديد، تتمثل الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والتي كثيراً ما تنتهك فيما يتعلق بملتمسي اللجوء من الأطفال غير المصحوبين فيما يلي: الحق في عدم التمييز، والحق في التنمية، والحق في الاسم والجنسية، والحق في لم شمل الأسرة، والحق في الرعاية الصحية والطبية، والحق في التعليم، والحق في تدابير الحماية الخاصة؛ وبالإضافة إلى ذلك، فكثيراً ما يُنتهك مبدأي مراعاة مصالح الطفل الفضلى واحترام آرائه[٣٦].

٥٧- وفئة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين هي أحد أشد الفئات ضعفاً، حيث يتعرض هؤلاء الأطفال لخطر العمل القسري والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. ويعاني البعض منهم من ضعف أشد بسبب افتقارهم إلى وثائق صادرة من بلدهم الأصلي،

(٣٤) معلومات مقدمة من مؤسسة كاريتاس السنغال.

(٣٥) معلومات مقدمة من منظمة الرؤية العالمية/فرع هايتي.

(٣٦) تستند المبادئ القانونية الدولية التي تنص على مسؤوليات الدول تجاه الأطفال غير المصحوبين إلى اتفاقيتين رئيسيتين هما اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين.

مما يجعل من الصعب تسوية وضعهم كمهاجرين وتيسير سبل حصولهم على الخدمات الاجتماعية لدى وصولهم إلى بلد أجنبي.

٥٨- ولا يزال التمييز على أساس العرق والأصل الإثني قائماً في الولايات المتحدة، حتى ضمن المؤسسات الحكومية. وعلى سبيل المثال، فقد أجرت مفوضية الأمم المتحدة لسامية لشؤون اللاجئين مقابلات مع ١٠٠ طفل غواتيمالي تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ سنة، وكانوا قد دخلوا الولايات المتحدة واحتجزوا في سجن فيدرالي. وقدم ٤٨ في المائة منهم أنفسهم كأطفال من السكان الأصليين، واشتكوا من العنصرية والتمييز ضد مجتمعهم المحلي[٣٧].

٥٩- ويشكل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي، ونزع الأعضاء وأشكال العنف الأخرى أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال المهاجرون في باراغواي. وتحول هذه الأوضاع دون حصولهم على الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في التعليم والصحة والإسكان والحق في حياة خالية من العنف. ورداً على الاستبيان، ذكرت منظمة مجموعة القمر الجديد (Grupo Luna Nueva) أنواعاً مختلفة من الانتهاكات منها الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، والاتجار بالأعضاء، ومقايضة الفتيات بالحيوانات.

٦٠- وقد نشأت تدفقات الاتجار بالبشر الصادرة من أفريقيا جنوبي الصحراء داخل المنطقة أساساً، وشكل الأطفال معظم ضحاياها. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن أفريقيا والشرق الأوسط يمثلان نسبة ٦٢ في المائة من مجموع الأطفال المتجر بهم عالمياً بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، وهي أعلى نسبة على الصعيد العالمي.

٦١- ومن الشائع أن يستدين الأطفال المهاجرون، في العديد من بلدان المقصد، من المتّجرين/المستغلين الذين يحتفظون بوثائقهم ويستخدمون التهديد والعنف لإخضاعهم. ولا تتحسن الأوضاع دوماً حينما يحتمي الأطفال بالسلطات المحلية. ويُذكر بأن الأطفال يتعرضون للاعتداء البدني على أيدي السكان المدنيين والموظفين الحكوميين على حد سواء، كما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال الزمبابويين غير المصحوبين في بوتسوانا والذين أدخلوا بطريقة غير قانونية إلى البلد[٣٨].

٦٢- ويتعرض الأطفال المهاجرون غير المصحوبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستغلال في العمل. ويؤدي هؤلاء الأطفال أعمالاً شاقة مقابل القليل من المال، كما هو الحال مثلاً في أنشطة التعدين الحرفي التي تحول بينهم وبين الالتحاق بالمدارس ولا تتيح لهم الحصول على الرعاية الطبية[٣٩]. ووفقاً لليونيسيف، فهناك حوالي ٠٠٠ ٤٠ طفل يعملون في المناجم المنتشرة في جميع أنحاء جنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يلقى القبض أحياناً على الأطفال

(٣٧) مركز الدراسات الجنسانية والدراسات المتعلقة باللاجئين، كلية هاستينغز للحقوق بجامعة كاليفورنيا، وغيرها، *Niñez y Migración en Centro y Norte América: Causas, Políticas, Prácticas y Desafíos* (شباط/فبراير ٢٠١٥)، الصفحتان ٤٩ و١٢٥.

(٣٨) تقارير قدمتها منظمة أرض الإنسان – زمبابوي.

(٣٩) معلومات مقدمة من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للعمال الخيرية، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المهاجرين غير المصحوبين ويُزج بهم في سجون البالغين نظراً لانعدام سجون للأحداث[٤٠]. وتسود أوضاع مماثلة في ماليزيا، وهي دولة لا تعترف باللاجئين وملتمسي اللجوء لكونها لم توقع على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. ويتعرض الأطفال باستمرار للتحرش على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ويلقى القبض على العديد منهم ويودعون في معسكرات احتجاز المهاجرين التي لا يُفرقّ فيها بين القُصّر والبالغين[٤١].

٦٣- وفي الهند، حالها في ذلك حال بلدان أخرى في آسيا، يبدأ الاستغلال منذ اللحظة التي يغادر فيها الأطفال منازلهم إلى المدن. ويخشى هؤلاء الأطفال، وهم في طريق رحلتهم، من الوقوع في قبضة الشرطة. وبمجرد مثول هؤلاء الأطفال بين يدي "وكيل" من وكلاء التوظيف، يؤخذون إلى وكالة يظلون فيها إلى حين العثور على عمل لهم. وقد أُبلغ عن حالات اعتداء بدني وجنسي ارتكبها الوكلاء وأصحاب العمل[٤٢]. وجرى الإبلاغ عن حالات اعتداء مماثلة في بنغلاديش.

٦٤- ويخضع الأطفال المهاجرون في إسبانيا، سواء كانوا مصحوبين أو غير مصحوبين، لنظام يقتضي أن تراعي الإدارة مصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تعنيه. ومع ذلك، فلا توجد حتى الآن أية سلطة تتعامل مع الأطفال والشباب المهاجرين على وجه التحديد[٤٣].

٦٥- وتعترف المكسيك، من خلال القانون العام المتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين، بالأطفال والمراهقين كأصحاب حقوق وتكفل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم وتضمن احترام هذه الحقوق وحمايتها وتعزيزها. ويحظى جميع الأطفال بأهلية قانونية كاملة. ولذلك، ينبغي أن يتمتعوا بالحقوق الأساسية التي تُكفل لهم في إطار وضعهم الخاص كأشخاص في طور النمو، والتي تحميها وتنص عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من القوانين الوطنية والدولية القائمة والجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات، فلا تزال المكسيك، مثلها في ذلك مثل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، تشهد فجوة واسعة بين الحقوق المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان وإدراجها في القانون المحلي والممارسة اليومية.

٦٦- وفي شيلي، جرت العادة على تسجيل أطفال المهاجرين الذين ولدوا في البلد كأشخاص عديمي الجنسية لأن والديهم يعتبرون، بسبب تفسير متحيز للدستور، من "الأجانب العابرين" *(transeuntes)*. ومع ذلك، فقد تغير التعريف القانوني لمصطلح "الأجنبي العابر" منذ عامين، بحيث لا يمكن تطبيقه إلاّ على السياح وأفراد طواقم السفن والطائرات. ويُعتبر الأطفال الذين يولدون في شيلي لأبوين أجنبيين شيليين. ورغم ذلك، فلا تزال هناك تقارير تتحدث عن أطفال سجلوا بوصفهم "أطفالاً أجانب عابرين"، وهو ما يحرمهم من حق الحصول على الجنسية أو الهوية الرسمية[٤٤].

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ماليزيا.

(٤٢) معلومات مقدمة من منظمة كاريتاس الهند.

(٤٣) معلومات مقدمة من أمين المظالم الوطني لإسبانيا.

(٤٤) معلومات مقدمة من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية ، شيلي.

٦٧- ويضطر الأطفال في بعض الدول الأوروبية، بما فيها النمسا، إلى طلب اللجوء من أجل الاستفادة من الخدمات الأساسية والحصول على تمثيل قانوني سريع يوفره في البداية المستشار القانوني في مركز الاستقبال الأولي وتقدمه في وقت لاحق مكاتب الشباب القائمة على صعيد المقاطعات. وبمجرد اتصال السلطات المختصة بالأطفال المهاجرين، ينبغي للسلطات المختصة أن تعمل، بعد إجراء اتصالات بالأطفال المهاجرين، على إيجاد حل يلبي جميع احتياجات حمايتهم، مع أخذ آرائهم في الاعتبار ومنح الأفضلية للم شمل الأسرة، ما لم يتعارض ذلك مع مصلحتهم أو رغبتهم. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة. واعتمدت قوانين محددة تستند إلى اتفاقية حقوق الطفل لضمان الاستماع إلى آراء الأطفال والمراهقين في جميع المسائل التي تعنيهم.

٦٨- وفي غواتيمالا، لم يُبذل جهد يُذكر لإعمال حق الطفل في حرية الرأي والتعبير؛ وهناك العديد من العقبات التي تحول دون إعمال هذا الحق، مثل المواقف السلطوية لدى البالغين[٤٥]. ولا تتضمن سياسة الهجرة التي تنتهجها غواتيمالا نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، كما أن الحكومة لم تضع سياسات محددة لحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وخدمتهم ومساعدتهم[٤٦].

٦٩- ولدى السلفادور آلية رسمية للتواصل مع الأطفال على نحو يأخذ آراءهم في الاعتبار. وهناك مجلس استشاري يتألف من أطفال ومراهقين يمثلون محافظات البلد الـ ١٤ لا يزال يزاول أعماله منذ عام ٢٠١٤[٤٧]. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الموظفون المتخصصون العاملون في المجلس الوطني للأطفال والمراهقين الأطفال العائدين ويُجرون معهم المقابلات بهدف معرفة آرائهم وتحديد مشاكلهم واحتياجاتهم.

٧٠- وفي باراغواي، أُنشئت مجالس بلدية للأطفال والمراهقين بموجب قانون الطفولة والمراهقة (المواد ٤٤-٤٧). وتعمل هذه المجالس مع ممثلي منظمات الأطفال. وعلى الرغم من وجود مجالس كهذه، فلا تزال العديد من المنظمات في باراغواي تشتكي من عدم وجود مجالات حقيقية وفعالة للمشاركة النشطة[٤٨].

٧١- وتنظر القوانين الجديدة المتعلقة باستقبال ملتمسي الحماية الأجانب، كما هو الحال في إيطاليا مثلاً، في حق الطفل في الاستماع إليه في جميع المسائل التي تعنيه وتعزز هذا الحق. وفي بلجيكا، اقترح مشروع قانون أولي من شأنه ضمان تمتع جميع الأطفال المصحوبين بالحق في أن يستمع إليهم، دون حضور والديهم أو الأوصياء القانونيين، حتى يستطيعوا التحدث بحرية[٤٩].

(٤٥) معلومات مقدمة من منظمة كازا أليانثا غواتيمالا.

(٤٦) معلومات مقدمة من مديرية البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان، وكيل حقوق الإنسان (Dirección de Investigación en Derechos Humanos, Procurador de los Derechos Humanos)، غواتيمالا.

(٤٧) معلومات مقدمة من منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة – فرع نيكاراغوا.

(٤٨) معلومات مقدمة من معلومات مقدمة من منظمة "Grupo Luna Nueva" (مجموعة القمر الجديد).

(٤٩) من المتوقع أن يدخل هذا القانون حيز النفاذ في عام ٢٠١٦.

وعلاوة على ذلك، فقد مُنح الطفل بالفعل حق رفض المأوى الذي توفره الوكالة الاتحادية المسؤولة واختيار العيش مع أحد البالغين الذي غالباً ما يكون فرداً من أفراد أسرته المباشرة أو الممددة. ولا يغادر الأطفال مركز الاستقبال إلا بعد التأكد من قدرة البالغ المعني على إيوائه بطريقة ملائمة.

٧٢- وفي صربيا، لم تتخذ المؤسسات المعنية التدابير المناسبة فأضحى حاجز اللغة يشكل عائقاً يمنع الأطفال المهاجرين من شرح أوضاعهم ويحول أيضاً دون إعرابهم عن آرائهم بصورة فعالة ويمنع السلطات من تحديد إن كانت خياراتهم طوعية ومعرفة الأسباب الكامنة التي دفعتهم إلى الهجرة[٥٠].

٧٣- وفي هندوراس، وُضع برنامج للمهاجرين الأجانب القُصّر، تضطلع في إطاره فرق تقنية مدربة بمساعدة أفراد هذه الفئة. ويفتقر هذا البلد إلى سياسة وطنية تتعامل مع مسألة الأطفال المهاجرين. وعلاوة على ذلك، فلا يتوافر للعائدين سوى مركز متخصص واحد لمساعدة الأطفال المهاجرين الهندوراسيين العائدين من الخارج والأطفال الأجانب غير الموثقين.

٧٤- وتأخذ سياسات الهجرة في زمبابوي في الاعتبار حماية حقوق المهاجرين، ولكن التنفيذ العملي لهذه السياسات لا يزال يشكل أحد التحديات. وقد سنّت زمبابوي مؤخراً قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي يرمي إلى حماية الأطفال غير المصحوبين. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئت مراكز استقبال الأطفال غير المصحوبين الذين رُحّلوا من بوتسوانا وجنوب أفريقيا وموزامبيق (على طول الحدود الرئيسية في بيتبريدج، وبلومتري، ونيامابانداً) من أجل حماية حقوق الطفل. وتقدم لهؤلاء الأطفال الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الإيواء المؤقت والمأكل والملبس والرعاية الطبية، وخدمات لم شمل الأسرة عند الإمكان.

خامساً- الاعتبارات الجنسانية

٧٥- لم تقدم الدول أية معلومات تذكر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين، وعليه، فإن المعلومات المتعلقة بالانتهاكات القائمة على نوع الجنس غير متوافرة أيضاً.

٧٦- وعلى الرغم من انعدام المعلومات، فإن للبعد الجنساني، فيما يبدو، تأثير على أنماط الهجرة الدولية في المكسيك. وعلى سبيل المثال، فقد أفادت مراهقة تُدعى مايا مام في مقابلة أجريت معها بأنها التمست من أحد المسافرين معها بأن يقدمها إلى الآخرين على أنها صديقته، حتى لا تتعرض للاعتداء الجنسي، فطلب منها أن تدفع له مقابلاً لأداء هذا الدور[٥١]. ولا يستهدف العنف القائم على نوع الجنس المرأة الغيرية جنسياً فقط، بل يتعرض أيضاً للتمييز والاضطهاد الأطفال المثليون والمثليات وذوو الميل الجنسي المزدوج ومغايرو الهوية الجنسية ومزدوجو الجنس[٥٢].

(٥٠) أمين المظالم الوطني لصربيا.

(٥١) مركز الدراسات الجنسانية والدراسات المتعلقة باللاجئين، كلية هاستينغز للحقوق بجامعة كاليفورنيا، وغيرها، (انظر الحاشية ٣٨)، الصفحة ١٤٥.

(٥٢) معلومات مقدمة من المنسق العام للجنة المعنية بمساعدة اللاجئين في المكسيك.

٧٧- ويشكل العمل في الخدمة المنزلية إحدى الوظائف الشائعة في أوساط المهاجرات في المكسيك، اللاتي تقل أعمار الغالبية العظمى منهن عن ١٨ عاماً. وتنحدر المهاجرات من غواتيمالا، في أغلب الأحيان، من السكان الأصليين. وقد تعرضت هذه الفئة المستضعفة للاستغلال في العمل وحرمت من الحد الأدنى لحقوق العمال، مثل العقد القانوني ورخصة الإقامة القانونية. وعلاوة على ذلك، فإن من شبه المستحيل أن تحصل الفتيات المهاجرات على الإقامة المؤقتة أو الدائمة نظراً للتكاليف المترتبة على ذلك ولتعارضها مع مصالح أرباب عملهن(٥٣).

٧٨- وتفيد السلطات في غواتيمالا بارتفاع خطر التعرض للاغتصاب في الكثير من الحالات، إلى الحد الذي يلجأ فيه المتّجرون، من أجل منع وقوع الحمل(٥٤)، إلى إجبار المراهقات على أخذ حقن منع الحمل قبل الانطلاق في رحلتهن.

٧٩- وتشكل الفتيات معظم ضحايا الاستغلال الجنسي. وعلى سبيل المثال، تمثل الفتيات الغالبية بين الأطفال المهاجرين غير المصحوبين في إيطاليا القادمين من نيجيريا الذين تشير التقارير إلى أنهم وقعوا ضحية للاتجار والاستغلال.

٨٠- وفي السنغال، هناك بعد جنساني واضح في نوع العمل الذي يسعى المهاجرون إلى مزاولته. ومن ثم، فالعمل المنزلي يستهدف في الغالب المهاجرات، وتكرس الوظائف التي تتطلب القوة البدنية للرجال أساساً. وتفيد البيانات بأن النساء قد أصبحن يهيمن على مجال الهجرة تدريجياً، وأن الفتيات السنغاليات يمثلن ثلثي ضحايا الاتجار(٥٥).

سادساً- التنسيق الإقليمي والتنسيق بين الدول

٨١- لأغراض اتخاذ القرارات بصورة فعالة وضمان الحقوق القانونية للأطفال المهاجرين، تعمل العديد من البلدان مع آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات والتي تشرك سلطات الإدارة العامة الاتحادية والمنظمات الدولية وأعضاء الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وقد وضعت العديد من الإجراءات المختلفة فيما بين الوزراء والوكالات الحكومية والمؤسسات المحلية لغرض تبادل المعلومات والتعاون بشأن مسألة الأطفال المهاجرين، ولكن هذه الإجراءات قد لا تكون، في الكثير من الحالات، فعالة أو متخذة انطلاقاً من منظور حقوق الإنسان.

٨٢- ويركز التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية على مسألة اعتقال الأطفال والمراهقين وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما يؤدي إلى تواري جانب الاهتمام بالأطفال كأصحاب مصلحة. وغالباً ما يغيب ذكر الحاجة إلى الحماية في تحليل الأوضاع التي يتعرض لها الأطفال، وهذا هو السبب الذي لا يجعل من منح مركز اللاجئ خياراً مطروحاً في معظم الحالات، على

(٥٣) مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان (Centro de Derechos Humanos Fray Matías).

(٥٤) معلومات مقدمة من منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة - فرع غواتيمالا.

(٥٥) معلومات مقدمة من مؤسسة كاريتاس السنغال.

الرغم من الأسباب المشروعة التي تدفع الأطفال أحياناً إلى التماس اللجوء وحقهم في الحصول عليه. ومن النادر أن يركز التعاون الدولي على جانب الوقاية[٥٦].

٨٣- وعلى الصعيد الإقليمي، تشكل المكسيك أحد أطراف المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة، وهو منتدى متعدد الأطراف يُعنى بالهجرة الدولية في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية ويعالج القضايا المتعلقة بالبلدان الأصلية وبلدان عبور ومقصد وعودة المهاجرين. وقد شكل أعضاء المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة فريقاً مخصصاً معنياً بالأطفال المهاجرين من أجل تعزيز الإجراءات الفورية والفعالة لحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين خلال جميع مراحل الهجرة. ومع ذلك، فإن هذه الجهود المبذولة لم تسفر، على الرغم من أهميتها، عن آثار ملموسة ذات شأن.

٨٤- ولا تفرض المعاهدات الإقليمية التي انضمت إليها المكسيك ودول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التزامات محددة على بلدان العبور أو المقصد فيما يتعلق بضمانات حماية الأطفال في عمليات الهجرة، مثل حظر الاحتجاز والحق في مراعاة الأصول القانونية ومبدأ مصالح الطفل الفضلى[٥٧]. وقد اضطلعت الهيئات الإقليمية، مثل منظومة تكامل أمريكا الوسطى ولجنة مديري الهجرة لبلدان أمريكا الوسطى[٥٨]، بدور رئيسي في الحوار وفي تنفيذ القرارات المتعلقة بالهجرة. وعلى الرغم من أن الاتفاقات الإقليمية المتعلقة بحرية التنقل عبر الحدود، مثل اتفاق بلدان أمريكا الوسطى الأربعة بشأن مراقبة الحدود واعتماد تأشيرة واحدة في أمريكا الوسطى، قد شجعت على التنقل داخل المنطقة، فلا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان الحماية الفعالة للحقوق والاندماج الاجتماعي للمهاجرين في أمريكا الوسطى. ولم يتسن بعدُ تحقيق تعاون فعال في هذا الشأن.

٨٥- وفي عام ٢٠١٤، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فتواها رقم ٢١ المتعلقة بالحقوق والكفالات الواجبة للأطفال في سياق الهجرة و/أو للأطفال المحتاجين إلى حماية دولية. وقد صدرت هذه الفتوى رداً على طلب قدمته في عام ٢٠١١ الدول الأعضاء في ذلك الوقت في السوق الجنوبية المشتركة، وهي الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها مجموعة من الدول أمام منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بموقف مشترك بشأن مسألة ذات أهمية من حيث حماية حقوق الإنسان في المنطقة. وتشكل الفتوى رقم ٢١ إنجازاً إقليمياً يقدم مبادئ توجيهية جديدة تحدد نطاق حقوق ومصالح الأطفال المهاجرين وتوسع هذا النطاق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الفتوى تبرز مبدأ أسبقية الطفولة على سياسة الهجرة، وتكرس، في هذا الصدد، مبدأ مراعاة مصالح الطفل الفضلى في جميع التدابير المعتمدة في إطار إجراءات الهجرة.

(٥٦) منظمة الرؤية العالمية/المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٥٧) مركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان (Centro de Derechos Humanos Fray Matías).

(٥٨) لجنة مديري الهجرة لبلدان أمريكا الوسطى هي مبادرة تندرج ضمن المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة.

٨٦- وتمثل منظومة رعاية الشباب شبكة من المنظمات الخاصة التي أنشأتها السلطات الإقليمية في بلجيكا. وتنظم الكيانات غير الحكومية، من خلال هذه الشبكة، تقديم الخدمات التي تعترف بها الحكومة وتمولها. ويمكن إحالة جميع الأطفال، بغض النظر عن سنهم ومواعيد استقبالهم، إلى شبكة رعاية الشباب في جميع الأوقات، شريطة أن تكون لديهم احتياجات "خاصة" تعترف بها السلطات. وتتضمن الخدمات المقدمة الاستقبال في المرافق السكنية، وكفالة الأطفال، وتقديم الإرشادات المتعلقة بالعيش المستقل. ونظراً لطبيعة الخدمات المقدمة ونوع التمويل المتاح، فإن شبكة رعاية الشباب تقدم المساعدة بطريقة تختلف للغاية عن الطريقة التي تعمل بها الوكالات الاتحادية من حيث نوع السكن المقدم والهياكل الأساسية المتاحة، وعدد الموظفين العاملين بها، والتدريب المقدم للموظفين، وعدد من الأطفال الذين يعيشون سوياً. ومع ذلك، فهناك قوائم انتظار طويلة من أجل الحصول على خدمات شبكة رعاية الشباب التي لا تستطيع تلبية جميع احتياجات الشباب.

٨٧- وثمة بعض التعاون المؤسسي في أوروبا من أجل حماية الأطفال غير المصحوبين الذين يلتمسون اللجوء. وتدعو لائحة دبلن الثالثة المتعلقة بلم شمل الأسر إلى التعاون على أساس تناول كل حالة على حدة.

٨٨- وقد كُثّفت الجهود في أفريقيا الجنوبية من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة بين ثلاثة بلدان. وعلى سبيل المثال، تقوم منظمة أرض الإنسان - ألمانيا بتمويل حملة "الوجهة المجهولة" التي تُنفّذ في جنوب أفريقيا وزمبابوي وموزامبيق. ومع ذلك، فمن الضروري تعزيز الجهود وأوجه التنسيق الإقليمية بشكل كبير لضمان حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين[٥٩].

سابعاً- دور المجتمع المدني

٨٩- عززت العديد من البلدان التي تواجه مشاكل خطيرة في مجال الهجرة العلاقة القائمة بين الحكومة والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تعترف الدول بالعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني من أجل خدمة الأطفال المهاجرين ومساعدتهم وتوجيههم فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم الأولية أو الأساسية، وكذلك من أجل تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم. ومع ذلك، فإن تقارير أخرى، مثل التقرير الذي قدمته مؤسسة كاريتاس ميانمار، تفيد باستمرار انعدام التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومنظمات الأمم المتحدة.

٩٠- ويضطلع المجتمع المدني بدور بارز في كشف مشكلة انعدام الأمن، وفي توفير الخدمات، وإنشاء مجموعة من الشبكات المؤسسية التي تضم ذوي الخبرة في مجال الهجرة، وضمان أن تكفل الدول جميع الحقوق الأساسية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين.

(٥٩) معلومات مقدمة من منظمة أرض الإنسان - زمبابوي.

٩١- ويتدخل المجتمع المدني في مجال الوقاية من أوجه الاعتداء والإهمال والعنف والاستغلال التي يتعرض لها الأطفال والتصدي لها؛ وتضمن منظمات المجتمع المدني حصول الأطفال على الوثائق القانونية وإيجاد حلول دائمة تلبي الاحتياجات المحددة للأطفال، مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول. وتوفر العديد من المنظمات المساعدة التعليمية والطبية والدعم النفسي - الاجتماعي والغذاء والمأوى وإمدادات المياه وخدمات الإصحاح. وقد رفعت بعض المنظمات غير الحكومية دعاوى قضائية في حالات الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها جهات حكومية.

٩٢- وهناك منظمات غير حكومية دولية وشبكات عالمية، مثل منظمة كازا أليانثا والشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، تعمل على تعزيز برامج التدريب الموجهة إلى الموظفين وخبراء الشرطة والمرشدين الاجتماعيين والسلطات المكلفة برعاية الشباب بشأن التدابير اللازمة لحماية الأطفال اللاجئين من الاتجار والاستغلال الجنسي وبشأن حماية حقوق الإنسان بوجه عام.

٩٣- واكتسب المجتمع المدني خبرة كبيرة في مجال الاتصال والتوعية بضرورة احترام حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين. ولذلك، فقد سعت منظمات المجتمع المدني إلى الوصول إلى المؤسسات، والمنظمات الاجتماعية، والأطفال، ووسائط الإعلام، والجمهور، لنقل آرائها وإحداث تغييرات هيكلية والتأثير على السياسات العامة.

٩٤- وقد ثبت أن مستوى التنسيق والتعاون السائد في المنظمات غير الحكومية بشأن قضايا الهجرة يفوق بكثير نظيره بين الدول. وكمثال على ذلك، تعمل مؤسسة كاريتاس مع المنظمات الحكومية والدولية لحماية الأطفال. وتتضمن قائمة شركاء مؤسسة كاريتاس الوزارات الوطنية، واليونيسيف، ومنظمة الهجرة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويوجد في غواتيمالا فريق معني بتنسيق عمل المجتمع المدني في مجال الهجرة، وتشارك منظمات مثل كازا أليانثا، في إطار هذا الفريق، في وضع مقترحات بشأن السياسات وفي أنشطة الدعوة أمام اللجنة المعنية بالمهاجرين في الكونغرس. وعلاوة على ذلك، تمثل الشبكة الإقليمية للمنظمات المدنية للهجرة منظمات وأفراد المجتمع المدني من ١١ بلداً في أمريكا اللاتينية في المنتديات العالمية.

٩٥- وفي أفريقيا، تشكل منظمة المجتمع المدني "أرض الإنسان" هيئة جامعة لكل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل في زمبابوي. وهي تنسق الأنشطة وتقدم المشورة للحكومة بشأن كيفية حماية حقوق الأطفال المهاجرين. وترصد هذه المنظمة وتقيّم جميع الأنشطة من خلال إعداد تقارير دورية عن حالة حقوق الطفل في زمبابوي، لترسل في وقت لاحق إلى لجنة حقوق الطفل، والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع للأمم المتحدة، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[٦٠].

(٦٠) المرجع نفسه.

٩٦- وقد تسنى، بفضل التعاون المثمر بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة العاملين في المراكز التي تمولها الصناديق الأوروبية، لم شمل الكثير من الأسر. وعلى سبيل المثال، فقد أمكن في إيطاليا لم شمل أب يعيش في فرنسا بأبنائه الذين لا يمتلكون وثائق تثبت هويتهم؛ وقد أمكن لم شمل هذه الأسرة من خلال إجراء اختبار للحمض الخلوي الصبغي.

٩٧- وتعمل الرابطة الاتحادية المعنية باللاجئين القُصّر غير المصحوبين على تحسين الوضع القانوني للأطفال الذين يصلون إلى ألمانيا دون دعم من أولياء أمورهم، وذلك من خلال وضع مشروع يرمي إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي للاجئين الشباب. وتعيق العديد من العقبات في أغلب الأحيان هذا الاندماج، ولكن الكثير من المراهقين ينجحون في أن يحيوا حياة ملتزمة اجتماعياً وفي تحقيق أهدافهم الشخصية[٦١].

ثامناً- توصيات

٩٨- توصي اللجنة الاستشارية بأن تضطلع الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) تعتمد، سواء أكانت من البلدان الأصلية أو من بلدان العبور أو المقصد، منظور حقوق الإنسان، وتتحمل تجاه الأطفال المهاجرين غير المصحوبين والمصحوبين نفس المسؤوليات المتعلقة بالحماية، فالحقوق الإنسانية للأطفال ليس لها جنسية وليس لها حدود؛

(ب) تعزز، إذا كانت دولاً أصلية، جهودها التشريعية والإدارية والمالية والسياسية والجهود التي تُبذل في إطار الميزانية لمنح الأولوية لحقوق الطفل، ومعالجة النقص في المتطلبات الأساسية، مثل التعليم والغذاء والتدريب من أجل العمل، وتوفر حماية خاصة من جميع أشكال العنف والتمييز، التي تشكل الأسباب الأساسية التي تدفع الأطفال إلى ترك أوطانهم. وينبغي مراجعة نظم الحماية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية وتعزيزها. وفي معظم الحالات، فإن المشكلة لا تكمن في انعدام تشريعات أو برامج معدة لحماية الأطفال المهاجرين وإنما في انعدام الفعالية اللازمة لتطبيقها[٦٢]؛

(ج) تضع وتنفذ سياسات هجرة تسترشد بمصالح الطفل الفضلى وتضمن تخصيص الأموال اللازمة لقضايا المهاجرين الأطفال في ميزانيات الوكالات الحكومية الرئيسية؛

(د) تنفذ، سواء أكانت من البلدان الأصلية أو بلدان العبور أو المقصد، سياسة وطنية تشاركية بشأن الأطفال المهاجرين. وينبغي أن تستند هذه السياسة إلى نهج حقوق الإنسان وتأخذ في الاعتبار الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية لهجرة الأطفال، وتحديداً فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال واستغلالهم في العمل؛

---

(٦١) الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ألمانيا.

(٦٢) جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، المكسيك.

(هـ) تسد الفجوة القائمة بين ظروف عيش الأطفال المهاجرين غير المصحوبين وظروف عيش الأطفال الذين ترعاهم السلطات. وينبغي ألاَّ يتعرض الأطفال المهاجرون غير المصحوبين للتمييز بسبب وضعهم كمهاجرين؛

(و) تبذل الجهود اللازمة لتغيير النظرة السلبية للهجرة من أجل وضع حد لتجريم المهاجرين. ولا تزال قضايا الهجرة تعالج، في العديد من البلدان، من منظور يمنح الأولوية لحماية الحدود والأمن عوض حماية حقوق الإنسان؛

(ز) توائم القوانين المحلية مع المعايير الدولية، وتراجع الممارسات والقوانين التي عفا عليها الزمن. ولا يحترم العديد من البلدان حتى الآن الحقوق الفردية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وعلى سبيل المثال، فإن اللوائح المتعلقة بأسباب الطرد وإجراءات تنفيذ هذا الطرد لا تتضمن أية إشارة خاصة إلى لأطفال. وفي الوقت نفسه، لا تأخذ التشريعات الرامية إلى حماية الأطفال بعين الاعتبار الحالة الخاصة للأطفال المهاجرين غير المصحوبين؛

(ح) تنشئ لجاناً معنية بالحدود تتيح للشركاء من البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد فرص الالتقاء ومناقشة القضايا والمشاكل ذات الاهتمام المشترك، وتحسين التنسيق لتوفير حماية أكثر فعالية وكفاءة لحقوق الأطفال المهاجرين غير المصحوبين؛

(ط) تبذل الجهود اللازمة لدمج الموظفين الذين تلقوا تدريباً خاصاً بشأن حقوق الطفل وكيفية التعامل مع الأطفال في جميع مستويات نظام الهجرة والاستقبال. وينبغي للدولة عقد وإجراء دورات تدريبية منتظمة للموظفين بشأن كيفية التعامل مع الأطفال المهاجرين غير المصحوبين؛

(ي) تضمن احتواء مراكز الدعم التي تشكل نقاط الاتصال الأولى للأطفال المهاجرين غير المصحوبين على مأوى خاص وآمن يكرس لهذه الفئة المحددة من الأطفال؛

(ك) تضع في المراكز برامج تمنح الأولوية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للأطفال المهاجرين، بما فيها دورات لتعلم لغة البلد ودورات بشأن الاندماج، ودعم التعلم، وبرامج تعليمية، وإعداد الأطفال للعيش المستقل؛

(ل) توفر للأطفال المهاجرين معلومات تتناسب مع أعمارهم وحالتهم الثقافية، وذلك باستخدام لغة بسيطة وواضحة وبالاستعانة بمترجم فوري عند الضرورة؛

(م) تبت بسرعة وكفاءة في أي طلب من طلبات اللجوء التي يقدمها الأطفال غير المصحوبين وتضمن، في الوقت نفسه، إيواء مقدمي هذه الطلبات في مراكز إيواء تستوفي المعايير الدولية؛

(ن) تواصل تقديم الرعاية للأطفال المهاجرين غير المصحوبين في بلد المقصد، لتيسير انتقالهم إلى مرحلة البلوغ في ذلك البلد؛

(س) تراعي، لدى وضع السياسات والبرامج الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين غير المصحوبين، مختلف فئات هؤلاء الأطفال وخصائصهم وأوضاعهم. ومع ذلك، ينبغي ألاَّ يؤدي اضطلاعها بذلك إلى التخلي عن النهج الشامل لحقوق الإنسان.

تاسعاً- أفضل الممارسات

٩٩- من أجل التعامل مع العدد المتزايد للأطفال المهاجرين غير المصحوبين في إيطاليا، شُرع في عام ٢٠١٥ في تطبيق نظام جديد يهدف إلى إقامة مراكز استقبال للإسعافات الأولية تكون مخصصة للأطفال المهاجرين[٦٣]. وتشكل إجراءات الرعاية الصحية الأولية المتخذة لصالح الأطفال في إيطاليا خطوات عادية تهدف إلى تحديد أية مشاكل مادية أو نفسية في المراحل المبكرة من أجل توفير الرعاية الصحية الملائمة والدعم التثقيفي خلال المرحلة المتبقية من إجراءات الاستقبال. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي المخصص بسبب حالة الإجهاد النفسي والبدني الناجمة عن الرحلة والتجارب الشخصية القاسية التي تعرض لها الأطفال المهاجرون.

١٠٠- ويُعيّن في بعض البلدان مرشدون اجتماعيون أو أوصياء أو مربون أو ممثلون قانونيون للأطفال المهاجرين غير المصحوبين قبل الشروع في إجراءات اللجوء[٦٤]. ويرافق هؤلاء الأشخاص الطفل خلال عملية طلب اللجوء برمتها، من لحظة تقديم الطلب (المقابلة الأولى) إلى غاية صدور القرار النهائي وتنفيذه[٦٥]. وينص القانون على حق الأطفال ملتمسي اللجوء في الحصول على المعلومات القانونية من البداية.

١٠١- ويضطلع مديرو مراكز اللجوء في العديد من البلدان بمسؤولية توفير التعليم والخدمات الأخرى التي تهدف إلى تعهد مهارات الأطفال وتطويرها. وتحتوي بعض القوانين الوطنية المتعلقة بالتعليم على ضمانات تكفل المساواة في الحصول على التعليم لكل المهاجرين على جميع المستويات. وعلى سبيل المثال، تُعدّ ألمانيا وجهة مرغوبة للأطفال المهاجرين بسبب الدعم الذي يحصلون عليه والمعاملة الخاصة التي تعاملهم بها السلطات المكلفة برعاية الشباب[٦٦]. ويوجه الأطفال في مراكز الاستقبال الأولية بسرعة إلى إحدى المجموعات السكنية، وتتخذ تدابير مختلفة – مثل تقديم الدورات التعليمية، بما فيها دورات اللغة، والواجبات المدرسية – لتعزيز اندماجهم[٦٧].

---

(٦٣) معلومات مقدمة من وزارة الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

(٦٤) في بعض البلدان، لا تمنح رخص الإقامة المؤقتة والدائمة للأطفال إلاّ إذا قدَّم الطلب ممثل قانوني.

(٦٥) في الولايات المتحدة، يُوفّر التمثيل القانوني للأطفال في حالات معينة فقط. ولم تنضم الولايات المتحدة إلى اتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، فإن الأطفال يتمتعون بالحق في أن يمثلهم محام في الإجراءات القانونية، وهناك العديد من البرامج المتاحة لمساعدتهم.

(٦٦) الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ألمانيا.

(٦٧) معلومات مقدمة من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية ألمانيا.

١٠٢- وفي أذربيجان، تقدم بعض مراكز الإيواء الطعام ثلاث مرات في اليوم، وتوفر الرعاية الطبية الخاصة، والسكن، وفصول تعليم اللغة المحلية. وعلاوة على ذلك، يحق لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان دخول أي مركز من المراكز السكنية دون إخطار مسبق وتقديم توصيات يتعين تنفيذها في غضون فترة محددة من الزمن. ومع ذلك، لا يتلقى كل طفل مهاجر غير مصحوب معاملة لائقة ومناسبة في أذربيجان. ووفقاً لما أفاد به أمين المظالم الوطني، فإن المنظمات غير الحكومية تجمع الأطفال الذين يعيشون في الشوارع وتضعهم في مراكز إيواء لا يتلقون فيها أية خدمات فعالة في مجالي التأهيل المهني أو المساعدة القانونية[٦٨].

١٠٣- وفي بعض الحالات، ومنها الدانمرك، تكون المؤسسة التي توفر السكن والمأوى للأطفال المهاجرين غير المصحوبين هي ذات المؤسسة التي ترعى الأطفال المحتاجين من غير الأجانب. وهذا هو الحال السائد في إسبانيا أيضاً، حيث يعيش الأطفال المهاجرون في أغلب الأحيان مع الأطفال الإسبانيين المحتاجين إلى الرعاية في نفس المراكز.

١٠٤- وفي ليتوانيا، يكون التنسيق بين المؤسسات الحكومية أكثر كفاءة عندما يتعلق الأمر بإعادة الأطفال المهاجرين، وتنفذ هذه المؤسسات إجراءات الإعادة دون منح الأولوية لما يريده الطفل ودون أن تراعي بشكل صحيح الوضع الذي سيواجهه الطفل في بلده الأصلي. وفي حالة عدم إعادة الطفل المهاجر غير المصحوب إلى بلده، تمنح له رخصة إقامة مؤقتة صالحة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة[٦٩].

١٠٥- وفي بلجيكا، وافق البرلمان الفلمندي على تنفيذ المرسوم المتعلق "بالرعاية المتكاملة للشباب" والذي لا يميز بين ملتمسي اللجوء وغير ملتمسيه، ويمنح حقوق الشخص الذي يحتاج إلى الحماية ووضعه القانوني لجميع الأطفال المهاجرين، بغض النظر عن أصلهم وتاريخهم الشخصي. وأنشأت حكومة بلجيكا في عام ٢٠٠٩ فرقة عمل معنية بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين، وقد نظرت فرقة العمل هذه في الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من المخاطر التي تواجهها هذه الفئة من المهاجرين، ولا سيما خطر الوقوع ضحية لعمليات التهريب والاتجار بالبشر. وقدمت فرقة العمل عدة توصيات إلى الوزير المسؤول وشددت على وقاية الأطفال غير المصحوبين المعرضين لسوء المعاملة والبحث عنهم وتحديد هوياتهم ورصدهم.

١٠٦- وينطبق القانون الاتحادي لحماية الأطفال في ألمانيا على جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، بمن فيهم الأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين. وتتولى السلطات المحلية المكلفة برعاية الشباب المعنية مسؤولية اتخاذ الإجراءات الملموسة اللازمة لضمان رفاه الأطفال، ولكن تدابير الحماية الشاملة هذه تغدو غير نافذة حينما يبلغ الشخص ١٨ عاماً من العمر[٧٠].

(٦٨) معلومات مقدمة من أمين المظالم الوطني لأذربيجان.

(٦٩) معلومات مقدمة من أمين المظالم الوطني لليتوانيا.

(٧٠) الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ألمانيا.

١٠٧- ووفقاً للمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، فإن احتجاز الأطفال المهاجرين غير المصحوبين يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، على الرغم من صدور استثناء في بعض البلدان، بما فيها بلجيكا التي أفادت بما يلي: يجوز احتجاز الشاب الذي يعبر الحدود ولم يتسن التأكد من سنه لمدة ثلاثة أيام عمل، ويحتجز، في الظروف الاستثنائية، لمدة ثلاثة أيام عمل أخرى. ويُنقل الشخص المعني في غضون ٢٤ ساعة إلى مركز مراقبة وتوجيه حينما يثبت أنه قاصر.

١٠٨- ونادراً ما تتلقى الفتيات المهاجرات معاملة خاصة. ومع ذلك، فقد سجل في أذربيجان اتخاذ تدابير محددة، مثل استخدام نساء مستطلعات داخل دوائر الهجرة من أجل إجراء مقابلات مع الضحايا من النساء.

١٠٩- وفي مبادرة لاستعادة الثقافة والهوية الوطنية للمهاجرين الأذربيجانيين، التقى أمين المظالم في أذربيجان مع ممثلي الشتات الأذربيجاني في النرويج وبراغ، وتبرع بكتب دراسية لمرحلة التعليم الثانوي وبمنشورات تتناول التاريخ والأدب الأذربيجاني[٧١].

١١٠- ونفذت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مشاريع للوقاية ومشاريع إنمائية في بلدان أخرى في محاولة منها لمعالجة حالة القُصّر غير المصحوبين الذين يرغبون في السفر إلى الاتحاد الأوروبي. وقد قامت بلجيكا بعدة بعثات توعية في البلدان الأصلية لمجموعات كبيرة من المهاجرين. ونفذت سلوفينيا وهولندا مشاريع ثنائية مع أفغانستان. ونفذت إسبانيا مشروعاً لمنع الهجرة غير الشرعية من السنغال.

١١١- وتمتلك المكسيك، وهي من الدول التي لديها مشاكل خطيرة تتعلق بالهجرة، قدرات مؤسسية محددة لحماية الأطفال المهاجرين. وينسق النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، من خلال برنامج حماية الطفل ونمائه المتكامل، تنفيذ استراتيجية لمنع الأطفال غير المصحوبين من الهجرة وعلاج الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ويشرف على العملية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توحيد الجهود والأعمال التي تضطلع بها الفروع الثلاثة للحكومة والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية لتلبية احتياجات الشباب المهاجرين، بمن فيهم الأطفال والعائدون.

١١٢- ولدى معظم البلدان الأوروبية برامج وطنية لحماية الأطفال المهاجرين واستقبالهم ومساعدتهم. وتنفذ بعض من هذه البلدان تدخلات ترمي إلى إنشاء نظام استقبال واضح المعالم وذي هياكل متخصصة للغاية ومرافق خاصة. وعلى سبيل المثال، فإن لدى دائرة الهجرة الدانمركية فريقين متخصصين في إجراء مقابلات مع الأطفال غير المصحوبين. وعلاوة على ذلك، فقد وضعت هذه الدائرة مبادئ توجيهية داخلية ويتلقى جميع المرشدين الاجتماعيين تدريباً في مجال تقنيات إجراء المقابلات حتى يتمكنوا من توجيه أسئلة إلى الأطفال غير المصحوبين بما يتناسب مع أعمارهم.

١١٣- وتُمنح في إيطاليا الآن تأشيرات إنسانية للأطفال المستضعفين الذين لم يحصلوا على وضع اللاجئ. وقد أدرجت إجراءات منح التأشيرات الإنسانية في القانون الإيطالي.

---

(٧١) معلومات مقدمة من أمين المظالم الوطني لأذربيجان.